

Distr.: General
15 April 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والعشرون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مقرر اعتمده مجلس حقوق الإنسان*

١١٧/٢٢

حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن مسألة عقوبة الإعدام

قرر مجلس حقوق الإنسان، في جلسته ٤٨ المعقودة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أن يعتمد النص التالي:

"إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ يشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ١٤٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و١٦٨/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و٢٠٦/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و١٧٦/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن مسألة وقف العمل بعقوبة الإعدام،

* سترد القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في تقرير المجلس عن أعمال دورته الثانية والعشرين (A/HRC/22/2)، الفصل الأول.

وإذ يشير كذلك إلى جميع القرارات السابقة التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة عقوبة الإعدام، وآخرها القرار ٥٩/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥،

وإذ يشير إلى مقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٧/١٨ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ يحيط علماً بتقارير الأمين العام بشأن مسألة عقوبة الإعدام، التي يركز آخرها على التطورات الهامة نحو إلغاء عقوبة الإعدام عالمياً وعلى بعض الخطوات الهامة باتجاه تقييد استخدام عقوبة الإعدام في البلدان التي أبقت على تلك العقوبة، وإذ يذكر أيضاً الدول التي لا تزال تنوي تطبيق عقوبة الإعدام بضرورة حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، وبخاصة وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١)،

وإذ يقر بالاهتمام بعقد مناقشات وطنية ودولية بشأن عقوبة الإعدام،

١- يقرر الدعوة إلى عقد حلقة نقاش رفيعة المستوى، في دورته الخامسة والعشرين، تتناول مسألة عقوبة الإعدام بهدف تبادل الآراء بشأن أوجه التقدم وأفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام واعتماد وقف اختياري لعمليات تنفيذ هذه العقوبة، وكذلك بشأن المناقشات أو العمليات الوطنية التي تتناول إمكانية إلغاء عقوبة الإعدام؛

٢- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم حلقة النقاش، وتنسق مع الدول وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، فضلاً عن البرلمانين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بهدف تأمين مشاركة هذه الجهات في حلقة النقاش؛

٣- يطلب أيضاً إلى المفوضية أن تُعدّ تقريراً عن حلقة النقاش في شكل ملخص".

[اعتمد بتصويت مسجل، بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل ١٠ أصوات، وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أنغولا، آيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنن، بوركينافاسو، بولندا، بيرو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سويسرا، شيلي، غابون، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كازاخستان، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية؛

(١) انظر A/HRC/21/29.

المعارضون:

إثيوبيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوغندا، بوتسوانا، قطر، الكويت،
كينيا، ماليزيا، الهند؛

المتنعون عن التصويت:

باكستان، تايلند، جمهورية كوريا، سيراليون، غواتيمالا، ليبيا، ملديف،
موريتانيا، اليابان.]
